

صعوبات هيكلية تعرض خطط تونس لرفع إنتاج الحبوب

● تونس - تعرض مجموعة من الصعوبات مزارعي الحبوب في تونس مع استمرار موسم الحصاد، في وقت تهدف فيه البلاد إلى زيادة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتخاصر الشكوك خطط الحكومة التونسية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في رفع الإنتاج في ظل الإشكاليات الهيكلية التي يعانيها القطاع وأهمها سوء آليات التخزين. وتنتشر زراعة القمح اللين والصلب إلى جانب الشعير في دقة بمحافظة باجة (شمال غرب) التي تشتهر بزراعة أحد أنواع القمح عالي الجودة. وكانت الحكومة قد أكدت بعد أيام من انطلاق الحصاد في العديد من المناطق الزراعية أنها تتوقع زيادة في كميات محصول الحبوب لهذا الموسم بنسبة 7 في المئة قياسا بالموسم الماضي ليبلغ نحو 1.65 مليون طن، وهي أقل من تقديرات سابقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الفلاحة عند نحو 1.9 مليون طن. وهذه الكمية أقل من مستوى موسم 2018 - 2019 حينما تجاوز محصول الحبوب نحو 2.1 مليون طن، ارتفاعا من حوالي 1.4 مليون طن في الموسم الذي سبقه، في بلد تساهم فيه الزراعة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن هذه التقديرات أن تضاعف حاجة البلاد إلى استيراد المزيد من مادة القمح اللين لسد الحاجيات الغذائية من الخبز تحديدا. وتخصص تونس معظم أراضيها الزراعية الخصبة للقمح الصلب، وتستورد بشكل أساسي القمح اللين والشعير.

شكوك في خطط الحكومة لرفع إنتاج الحبوب في ظل الإشكاليات الهيكلية اللوجيستية ونقائص التخزين

وكان بدر الدين القمودي رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام في البرلمان قد أكد في وقت سابق على ضرورة حماية المحاصيل من كل محاولات الحرق والإتلاف، والتحكم في توريد القمح دون السقوط في صفقات التوريد التي تكلف الملايين من الدولارات.

وقال القمودي إن "قضية القمح الفاسد الوارد على ميناء سوسة في 2019 وكميات القمح التي تم إهدارها في باجة، فضلا عن حرق المحاصيل الزراعية للفائدة لوبيات تتمتع من استيراد القمح بيد القضاء".

وأثار قضية توريد القمح الفاسد من رومانيا حينها جدلا واسعا داخل القطاع الذي يشكو نقائص وصعوبات، فضلا على الفساد الذي يشيب معاملاته. وأكد عمر الغزواني رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة بولاية جنوبية، التي تعد من أهم مناطق إنتاج الحبوب إلى جانب باجة وبنزرت في حديث سابق أصعب المواسم التي مرّت بها الزراعة، نظرا لفقدان الأسمدة الكيميائية والنقص الفادح في مادة الأومونتر، وهو ما كبد المزارعين خسائر.

ويتخوف الغزواني من تكرار مشاكل النقل والتخزين في السنوات الأخيرة، فضلا عن وجود شبكات فساد تتعلق بالحبوب. وقال "لأسف ما دام المخطئ لم يحاسب، فالإطعام يستمر".



سنايل ذهبية تحتاج الحياة لتعطيلها

وتتعرض مجموعة من الصعوبات مزارعي الحبوب في تونس مع استمرار موسم الحصاد، في وقت تهدف فيه البلاد إلى زيادة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتخاصر الشكوك خطط الحكومة التونسية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في رفع الإنتاج في ظل الإشكاليات الهيكلية التي يعانيها القطاع وأهمها سوء آليات التخزين. وتنتشر زراعة القمح اللين والصلب إلى جانب الشعير في دقة بمحافظة باجة (شمال غرب) التي تشتهر بزراعة أحد أنواع القمح عالي الجودة. وكانت الحكومة قد أكدت بعد أيام من انطلاق الحصاد في العديد من المناطق الزراعية أنها تتوقع زيادة في كميات محصول الحبوب لهذا الموسم بنسبة 7 في المئة قياسا بالموسم الماضي ليبلغ نحو 1.65 مليون طن، وهي أقل من تقديرات سابقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الفلاحة عند نحو 1.9 مليون طن. وهذه الكمية أقل من مستوى موسم 2018 - 2019 حينما تجاوز محصول الحبوب نحو 2.1 مليون طن، ارتفاعا من حوالي 1.4 مليون طن في الموسم الذي سبقه، في بلد تساهم فيه الزراعة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن هذه التقديرات أن تضاعف حاجة البلاد إلى استيراد المزيد من مادة القمح اللين لسد الحاجيات الغذائية من الخبز تحديدا. وتخصص تونس معظم أراضيها الزراعية الخصبة للقمح الصلب، وتستورد بشكل أساسي القمح اللين والشعير.

وتتعرض مجموعة من الصعوبات مزارعي الحبوب في تونس مع استمرار موسم الحصاد، في وقت تهدف فيه البلاد إلى زيادة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتخاصر الشكوك خطط الحكومة التونسية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في رفع الإنتاج في ظل الإشكاليات الهيكلية التي يعانيها القطاع وأهمها سوء آليات التخزين. وتنتشر زراعة القمح اللين والصلب إلى جانب الشعير في دقة بمحافظة باجة (شمال غرب) التي تشتهر بزراعة أحد أنواع القمح عالي الجودة. وكانت الحكومة قد أكدت بعد أيام من انطلاق الحصاد في العديد من المناطق الزراعية أنها تتوقع زيادة في كميات محصول الحبوب لهذا الموسم بنسبة 7 في المئة قياسا بالموسم الماضي ليبلغ نحو 1.65 مليون طن، وهي أقل من تقديرات سابقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الفلاحة عند نحو 1.9 مليون طن. وهذه الكمية أقل من مستوى موسم 2018 - 2019 حينما تجاوز محصول الحبوب نحو 2.1 مليون طن، ارتفاعا من حوالي 1.4 مليون طن في الموسم الذي سبقه، في بلد تساهم فيه الزراعة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن هذه التقديرات أن تضاعف حاجة البلاد إلى استيراد المزيد من مادة القمح اللين لسد الحاجيات الغذائية من الخبز تحديدا. وتخصص تونس معظم أراضيها الزراعية الخصبة للقمح الصلب، وتستورد بشكل أساسي القمح اللين والشعير.

وتتعرض مجموعة من الصعوبات مزارعي الحبوب في تونس مع استمرار موسم الحصاد، في وقت تهدف فيه البلاد إلى زيادة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتخاصر الشكوك خطط الحكومة التونسية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في رفع الإنتاج في ظل الإشكاليات الهيكلية التي يعانيها القطاع وأهمها سوء آليات التخزين. وتنتشر زراعة القمح اللين والصلب إلى جانب الشعير في دقة بمحافظة باجة (شمال غرب) التي تشتهر بزراعة أحد أنواع القمح عالي الجودة. وكانت الحكومة قد أكدت بعد أيام من انطلاق الحصاد في العديد من المناطق الزراعية أنها تتوقع زيادة في كميات محصول الحبوب لهذا الموسم بنسبة 7 في المئة قياسا بالموسم الماضي ليبلغ نحو 1.65 مليون طن، وهي أقل من تقديرات سابقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الفلاحة عند نحو 1.9 مليون طن. وهذه الكمية أقل من مستوى موسم 2018 - 2019 حينما تجاوز محصول الحبوب نحو 2.1 مليون طن، ارتفاعا من حوالي 1.4 مليون طن في الموسم الذي سبقه، في بلد تساهم فيه الزراعة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن هذه التقديرات أن تضاعف حاجة البلاد إلى استيراد المزيد من مادة القمح اللين لسد الحاجيات الغذائية من الخبز تحديدا. وتخصص تونس معظم أراضيها الزراعية الخصبة للقمح الصلب، وتستورد بشكل أساسي القمح اللين والشعير.

ويرى مزارعون وفاعلون في القطاع أن الدولة عاجزة عن تحديث طرق معالجة سلاسل الإنتاج وتقليص كميات إهدار المحصول. وتظهر أرقام وزارة الفلاحة التونسية أن مجموع الأراضي القابلة للزراعة في البلاد يبلغ نحو خمسة ملايين هكتار، لكن المستغل منها لا يتجاوز نسبة 24 في المئة، الأمر الذي لا يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي من الاستهلاك السنوي من الحبوب، والذي يبلغ نحو 3 ملايين طن.

وبسبب عوامل متداخلة تقدمها سوء إدارة القطاع وموجة الجفاف والحرائق، تلجأ تونس إلى التوريد من السوق العالمية لتغطية الطلب المحلي من الحبوب، وخاصة القمح اللين، مما يضغط على الميزانية السنوية الضعيفة للدولة. ولكن هذه المشاكل تلتقي مع مشاكل أخرى تلتخص في الخدمات اللوجيستية.

وتمارس أوساط القطاع وبرلمانيون ضغوطا على الحكومة منذ أشهر من أجل تفادي المشاكل في عمليات الجمع

ويفانم الاستغلال السيئ للمياه لدى المواطن من الظاهرة، حيث تعتبر العائلات من القطاعات المستهلكة للمياه خاصة في تعبئة المسابح. كما يعتبر الاستغلال السيئ للأراضي الفلاحية من أسباب أزمة المياه، فضلا عن تمدد البناءات على حساب الأشجار والنباتات ما ينجس عنه نقص في عمليته التخزين ونقص في نسبة الأمطار فيؤثر ذلك سلبا في مخزون المياه الجوفية. وبنات معالجة التصحر أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي. وأثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتلجأ التربة وتنمويا واضحا وصدقا للبيئة ويحافظ على الأمن الغذائي.

وتتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر التي تزداد حدتها بفعل التغيرات المناخية، إلى جانب العوامل البشرية المرتبطة بالإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، فضلا عن التوسع العمراني. واعتمدت تونس، التي انضمت إلى المعاهدة الأممية في 1995، برنامج العمل الوطني لمواجهة التصحر كإطار استراتيجي لإدماج المخططات والبرامج القطاعية.

وسبق أن أشار وزير البيئة والتنمية الأسبق نجيب درويش في تصريحات سابقة إلى أن "مكافحة التصحر تتطلب تشكيل منظومات بيئية عالية المردود".

مخاوف متصاعدة من اجتياح ظاهرة التصحر للأراضي الزراعية في تونس

مطالب بوضع استراتيجيات وخطط عمل لمعالجة زحف الصحراء



خطر محقق بالمساحات الخضراء

ويشير خبراء إلى أن ندرة الأمطار في الأونة الأخيرة زادت من ظاهرة التصحر، إضافة إلى الاستعمال المفرط للمياه من قبل العاملين بالمجال الفلاحي. وتقدر الإمكانات المائية المتاحة في تونس بحوالي 4.865 مليار متر مكعب سنويا وتوزع بين المياه السطحية والجوفية والتساقطات. وأثرت التغيرات المناخية بشكل كبير على الموارد المائية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة خاصة في الجنوب التونسي وساهمت بشكل كبير في تبخر المياه، فضلا عن الاحتباس الحراري الذي ساهم بشكل أكبر في خفض نسبة التساقطات السنوية للأمطار ما جعل سنوات الجفاف تتوالى وهو ما زاد في انخفاض المياه السطحية وفي مستوى امتلاء السدود والبحيرات الجبلية.

عادل الهنتاتي
الأراضي أصبحت عرضة للتصحر ما يهدد الأمن الغذائي القومي

حسام حمدي
نستهدف غراسة 12 مليون شجرة وعلى الدولة أن تضع استراتيجيات لذلك

ويفانم الاستغلال السيئ للمياه لدى المواطن من الظاهرة، حيث تعتبر العائلات من القطاعات المستهلكة للمياه خاصة في تعبئة المسابح. كما يعتبر الاستغلال السيئ للأراضي الفلاحية من أسباب أزمة المياه، فضلا عن تمدد البناءات على حساب الأشجار والنباتات ما ينجس عنه نقص في عمليته التخزين ونقص في نسبة الأمطار فيؤثر ذلك سلبا في مخزون المياه الجوفية. وبنات معالجة التصحر أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي. وأثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتلجأ التربة وتنمويا واضحا وصدقا للبيئة ويحافظ على الأمن الغذائي.

وتتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر التي تزداد حدتها بفعل التغيرات المناخية، إلى جانب العوامل البشرية المرتبطة بالإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، فضلا عن التوسع العمراني. واعتمدت تونس، التي انضمت إلى المعاهدة الأممية في 1995، برنامج العمل الوطني لمواجهة التصحر كإطار استراتيجي لإدماج المخططات والبرامج القطاعية.

وسبق أن أشار وزير البيئة والتنمية الأسبق نجيب درويش في تصريحات سابقة إلى أن "مكافحة التصحر تتطلب تشكيل منظومات بيئية عالية المردود".

والبيئية، إلا أن الظاهرة أخذت في الاتساع على حساب الأراضي الزراعية ما يفاقم مشاكل المزارعين. وفي هذا السياق، اعتبر الخبير البيئي أن "تونس بذلت مجهودات كبيرة بغراسة الأشجار منذ الستينات، حتى أنها أصبحت تحتل بعيد الشجرة كل سنة، وتغرس كل سنة بين 15 و20 ألف هكتار من الأراضي، فضلا عن تهئية الأراضي المنحدرة وبرامج كبرى لحماية واحات النخيل".

لكنّ الهنتاتي انتقد الميزانية التي تخصصها الدولة لهذه البرامج المكلفة، قائلا "ميزانية الدولة الآن تشهد ظرفا صعبا وأمامها ضغوطات صعبة واجتماعية، وهذه الجهود غير كافية، بل يجب دعم الفلاح وتعزيز نشاطه ليحسّن عمليات إنتاج جديدة، على غرار استغلال مياه الري وحسن استغلال الأسمدة حتى لا تلوث الطبقة المائية".

ودعا الهنتاتي الدولة إلى "ضرورة المحافظة على جودة التربة كاولوية قصوى، بالإضافة إلى استرجاع البذور الأصلية التونسية، ويجب أن تعطي الزراعة أولوية قصوى عبر إعادة الثقة في المزارعين ودعمهم".

ودعت منظمات وجمعيات محلية تضطلع بمهمة الحفاظ على البيئة والمحيط وحماية المناطق الخضراء من التصحر، الدولة إلى ضرورة وضع برامج تنموية جديّة لمقاومة الظاهرة. وأفاد المتحدث باسم شبكة تونس الخضراء حسام حمدي، أن "الشبكة تهتم بمشاكل التصحر في البلاد، خصوصا وأنه لم يبق من الغطاء النباتي والغابي بعد الاستغلال سوى 30 في المئة، والبلاد يصد خسارة المناطق الغابية مع تفاقم مشكل التصحر".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "لدينا مشروع تشجير يشمل 12 مليون شجرة بمعدل شجرة لكل مواطن، لكن ما زالت هناك تجاوزات بيئية من ناحية التوسع العمراني ومشكلة التصحر".

ويخصص الحلول المقترحة لمعالجة زحف الصحراء على حساب المناطق الخضراء والأراضي الزراعية، قال حمدي "يجب أن تضع الدولة مولا تنمويا واضحا وصدقا للبيئة ويحافظ على الموروث البيئي، إلى جانب المستوى التشريعي حيث مطالبة الدولة بوضع استراتيجية واضحة الأهداف والعالم بشأن معالجة ظاهرة التصحر".

ويتسبب الانجراف سنويا في تونس في إتلاف 10 آلاف هكتار من الزراعة الخصبة، وكنيجة للانجراف المائي عن طريق السيول، كما فقدت الأرض غطاءها العشبي والنباتي بسبب الري الجائر وسوء استغلال الأراضي الجافة. وتشكل الرياح في البلاد عامل تعرية وتصحر قد يكون أكثر أهمية من المياه المتدفقة وذلك من خلال زحف الرمال على الطرقات والمزارع وحتى المنازل. وأشار الهنتاتي إلى أن المناطق الجافة بجنوب ووسط البلاد تعاني من الكثبان المتحركة، إضافة إلى ري الأراضي بمياه مالحة، فضلا عن الري غير الرشيد بالمناطق الجافة عن طريق استعمال مياه مالحة ما يؤدي إلى التملح في المناطق السقوية وهو من أهم أسباب التصحر".

وعلى الرغم من مجهودات الدولة والهياكل المعنية في مقاومة التصحر، وعلى رأسها وزارة الشؤون المحلية

وتواجه الأراضي التونسية خطر ظاهرة التصحر، حيث أصبحت المساحات الزراعية عرضة لزحف الصحراء والكثبان الرملية، في ظل أزمة سياسية واقتصادية حادة، ما يطرح تساؤلات حول مدى استعداد الدولة لمواجهة خطورة هذه الظاهرة، وخططها لتفادي هذا الخطر المهدد للأمن الغذائي القومي.

بيدها الصحاري والمراعي والأراضي والمستنقعات.

وقسّر خبراء زحف التصحر بعوامل بيئية ومناخية في علاقة بالموقع الجغرافي للبلاد التونسية، فضلا عن عوامل بشرية وإدارية تتمثل في ضعف سياسة الدولة في مقاومة الظاهرة المهددة لقوت التونسيين ومعيشتهم. ويعتقد الخبير في البيئة عادل الهنتاتي، أن "نسبة التصحر تتجاوز الـ53 في المئة، لأن تونس تواجه مشكل التصحر ككل المناطق شبه المدارية، فضلا عن كون الأراضي التي تنتج الغذاء (الأراضي الفلاحية الخصبة) يتم استغلالها منذ أكثر من 4 آلاف سنة".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "التصحر ناجم عن أربعة عوامل، وهي الانجراف والكثبان الرملية القوية حيث تحمل الرياح معها المواد الخصبة للتربة، وأيضا التلجج الثانوي للأراضي الزراعية السقوية"، قائلا "الأراضي تكون منتجة عندما تكون خصبة، ومنوَسَط المواد العضوية في التربة التونسية لا يتجاوز 1 في المئة مقارنة ببقية أراضي العالم التي تتجاوز فيها النسبة الـ4 في المئة".

وتابع الهنتاتي "الأراضي التونسية أصبحت عرضة للتصحر وتكوّنت خصوبتها في عهود قديمة، وهي أيضا أراضي هشة لأن الظروف المناخية الحالية تفقد الأراضي خصوبتها، وهي مشكلة تهدد مسألة الأمن الغذائي القومي بالأساس".

ويتسبب الانجراف سنويا في تونس في إتلاف 10 آلاف هكتار من الزراعة الخصبة، وكنيجة للانجراف المائي عن طريق السيول، كما فقدت الأرض غطاءها العشبي والنباتي بسبب الري الجائر وسوء استغلال الأراضي الجافة.

وتشكل الرياح في البلاد عامل تعرية وتصحر قد يكون أكثر أهمية من المياه المتدفقة وذلك من خلال زحف الرمال على الطرقات والمزارع وحتى المنازل. وأشار الهنتاتي إلى أن المناطق الجافة بجنوب ووسط البلاد تعاني من الكثبان المتحركة، إضافة إلى ري الأراضي بمياه مالحة، فضلا عن الري غير الرشيد بالمناطق الجافة عن طريق استعمال مياه مالحة ما يؤدي إلى التملح في المناطق السقوية وهو من أهم أسباب التصحر".

وعلى الرغم من مجهودات الدولة والهياكل المعنية في مقاومة التصحر، وعلى رأسها وزارة الشؤون المحلية

خالد هودي
صحافي تونسي

● تونس - تطرح ظاهرة التصحر التي اجتاحت المساحات الزراعية في تونس صعوبات كبيرة أمام السلطات نظرا لمخاطر هذه الآفة على المحاصيل والأمن الغذائي في وقت تنتشر فيه الحكومة بأزمة سياسية واقتصادية ما يزيد حسب مراقبين في تعميق الأزمة.

وكشفت وزارة الشؤون المحلية والبيئية في تونس أن 53 في المئة من أراضي البلاد تعتبر شديدة الحساسية لظاهرة التصحر مقابل 40 في المئة ذات حساسية متوسطة و7 في المئة ذات حساسية ضعيفة.

وأكدت في بيان خلال اليوم العالمي لمكافحة التصحر "سعي تونس، تناغما مع التوجه الدولي لاستعادة الأراضي المتدهورة، لتحديد 2.2 مليون هكتار من التدهور في أقل سنة 2030 كهدف وطني وهي المساحة التي تزايدت هشاشتها خلال العشر سنوات الأخيرة بالرغم من المجهودات الوطنية المبذولة".

وحددت الوزارة هذا الهدف ضمن برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر للفترة 2018 - 2030 الملائم لمختلف الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ذات العلاقة بالموارد المائية والغابات والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، والذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني لمكافحة التصحر في جلسته الأخيرة.

53
في المئة من الأراضي في تونس
تعتبر شديدة الحساسية لظاهرة التصحر حسب معطيات رسمية

ويزحف شبح التصحر على المناطق الخضراء والمزارع في البلاد والتربة الخصبة التي بدأت تفقد الكثير من خصائصها الزراعية، ما يندرج بأزمات خطيرة في المستقبل.

والتصحر هو تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وهو ناتج في المقام الأول عن الأنشطة البشرية والتغيرات المناخية، ويختلف مفهوم التصحر عن مفهوم التوسع المادي للصحراء الموجودة مسبقا، حيث إنه يمثل العمليات المتعددة التي تهدد نظم البيئة للأراضي الجافة ومن